

أعرق أحزاب المعارضة الجزائرية يقترب من السلطة جبهة القوى الاشتراكية تنخرط في خطاب التخويف من التغيير السياسي

المجلس الأعلى للدولة في ليبيا عقبه أمام إحياء حوار سياسي

طرابلس - أحبط ما يسمى بالمجلس الأعلى للدولة في ليبيا جهود إحياء عملية الحوار بين طرفي الصراع الليبي بعد إعلان الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج وقف إطلاق النار بين الجانبين. وفيما أبدت أطراف محلية وإقليمية ودولية تفاقولا بالإعلان المتبادل لطرفي الصراع في ليبيا عن وقف إطلاق النار وبدء حوار جاد من أجل حل سياسي للزامة في ليبيا، تأتي تصريحات متشددة من المجلس الأعلى للدولة في ليبيا لتنتسب هذا التفافول بامتناعه عن محاوره قائد الجيش الوطني الليبي.

وأعلن المجلس رفضه القاطع لأي شكل من أشكال الحوار مع المشير خليفة حفتر، وقال "إن أي حوار أو اتفاق يجب أن يكون وفقا للاتفاق السياسي الليبي الذي نظم آلية الحوار ليكون بين الهيئات المنتخبة فقط".

وحدث البيان أعضاء مجلس النواب على تحمل مسؤولياتهم والعمل على استكمال ما تم الاتفاق عليه سابقا بين المجلسين في ما يتعلق بتقليص المجلس الرئاسي وفصل الحكومة عن المجلس الرئاسي حتى تستطيع القيام بمهامها، وتفعيل المادة 15 من الاتفاق السياسي في ما يخص المناصب السيادية.

وطالب المجلس بالفتح الفوري لقطاع النفط ومحاسبة المتسببين في إغلاقه، وإصلاح هذا القطاع بإعادة وزارة النفط ووضع آلية شفافة وواضحة لعمل المؤسسة الوطنية للنفط، بما يؤدي إلى تحسين الأداء ورفع الإنتاج، وإنفاق العوائد بشفاافية وعدالة بما يؤدي إلى تخفيف المعاناة والبداية في دوران عجلة الإنتاج والتنمية، وإدماج القطاع الخاص بشكل أكبر في القطاع الاقتصادي، وتحقيق الإدارة المحلية بدلا من السلطة المركزية.

وحدث المجلس على ضرورة العمل على إنهاء المرحلة الانتقالية بشكل عاجل، وذلك بإجراء الاستفتاء على مشروع الدستور، تمهيدا لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مقبولة من جميع الليبيين.

وفي ختام البيان؛ دعا المجلس الأعلى للدولة المجلس الرئاسي ومجلس النواب والبعثة والأمم المتحدة إلى احترام الاتفاق السياسي وعدم تجاوز نصوصه أو محاولة فرض أمر واقع جديد مخالف له ولما اتفق عليه.

وفي الوقت الذي حذر فيه ما أسماه التدخلات الخارجية، إلا أنه وجه الشكر لكل من قطر وتركيا على تدخلهما في الشأن الليبي وإغراق ليبيا بالسلح وإشعال الصراع، في تناقض صارخ وقع فيه المجلس الليبي الذي يتخطب منذ البداية وينحاز لطرف دون آخر، فكيف يمكنه إيجاد حل للأزمة الليبية؟



هاجس الاحتجاجات يربك السلطة

ويبدو أن الحزب الذي يعاني من أزمة صراع أجيال وزيف داخلي، منذ رحيل مؤسسه التاريخي حسين أيت أحمد في 2015، يصدد ترتيب خطابيه السياسي خاصة المتعلق بالشأن الداخلي، رغم عدم وضوح موقف السلطة من مبادرته السياسية، ففيمما احتفظ بالتنديد بما أسماه "التجاوزات المسجلة ضد الحريات الأساسية وضد حقوق المواطنين، وغلغ مجالات الحريات السياسية والإعلامية"، فإنه كرر مفردات التخويف التي تردها السلطة على مسامح المعارضين والمطالبين بالتغيير.

وحذر الحزب من الانجرار إلى سيناريو الصراعات الدموية التي سبقتها، وعدا من البلدان المجاورة والشقيقة، خاصة وأن تلك الصراعات تغذي من التدخلات الخارجية بمختلف الطرق، مما يبعد يوميا إمكانية إيجاد حلول سياسية لهذه البلدان، ويؤدي من متاعب الجزائر لتأمين نفسها من التهديدات المباشرة وغير المباشرة. لكن في المقابل، دعا يوسف أوشيش "الجزائريات والجزائريين إلى الحفاظ على تجمدهم ويقتلهم من أجل إجهاد

ولا يستبعد من تلميحات أمين عام الحزب، توجه السلطة إلى إحاطة نفسها بنسيج مما تسميه بـ"المجتمع المدني"، الذي يراهن عليه الرئيس عبدالمجيد تبون، لأن يكون شريك السلطة السياسي والأهلي في المرحلة الجديدة، حيث تم إطلاق العنان لمستشار الحركة الجمعوية في مؤسسة الرئاسة لحشد آلاف الجمعيات بغية الانخراط في مسار السلطة، الأمر الذي يعيد للأذهان سيناريو ممانا اعتمده نظام بوتفليقة خلال العشريتين الماضيتين، لكنه كان

أطلقته نتيجة الانغماس في سياسة الربيع والفساد. في غضون الحراك الشعبي، من طرف أحزاب وتنظيمات تتبنى مقاربة جزرية على غرار حزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والاتحاد الديمقراطي الاجتماعي. وتعهده المتحدث في الاحتفالية الرمزية التي نظمها الحزب في قرية إفري في أوزلاقن بمحافظة بجاية التي احتضنت مؤتمر الصومام التاريخي، بـ"بذل جهود قصد تحقيق حوار شامل بعيدا عن تكتلات الأجهزة مجهولة المساعي، وبحثا عن مخرج سياسي وديمقراطي للأزمة متعددة الأبعاد التي تعيشها البلاد".

وبذلك تؤكد جبهة القوى الاشتراكية، على إحياء مبادرة الإجماع الوطني التي أطلقتها منذ سنوات، من أجل إخراج البلاد من الأزمة السياسية التي تتخطب فيها، وذلك عبر فتح حوار سياسي شامل يفضي إلى توافق بين القوى السياسية والإقتصاد تدريجيا عن حلفاء المرحلة الأخيرة.

وإن لم يفصح يوسف أوشيش، عما أسماه بـ"تكتلات الأجهزة مجهولة

في غضون الحراك الشعبي، من طرف أحزاب وتنظيمات تتبنى مقاربة جزرية على غرار حزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والاتحاد الديمقراطي الاجتماعي. وتعهده المتحدث في الاحتفالية الرمزية التي نظمها الحزب في قرية إفري في أوزلاقن بمحافظة بجاية التي احتضنت مؤتمر الصومام التاريخي، بـ"بذل جهود قصد تحقيق حوار شامل بعيدا عن تكتلات الأجهزة مجهولة المساعي، وبحثا عن مخرج سياسي وديمقراطي للأزمة متعددة الأبعاد التي تعيشها البلاد".

وبذلك تؤكد جبهة القوى الاشتراكية، على إحياء مبادرة الإجماع الوطني التي أطلقتها منذ سنوات، من أجل إخراج البلاد من الأزمة السياسية التي تتخطب فيها، وذلك عبر فتح حوار سياسي شامل يفضي إلى توافق بين القوى السياسية والإقتصاد تدريجيا عن حلفاء المرحلة الأخيرة.

وإن لم يفصح يوسف أوشيش، عما أسماه بـ"تكتلات الأجهزة مجهولة

في غضون الحراك الشعبي، من طرف أحزاب وتنظيمات تتبنى مقاربة جزرية على غرار حزب العمال والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والاتحاد الديمقراطي الاجتماعي. وتعهده المتحدث في الاحتفالية الرمزية التي نظمها الحزب في قرية إفري في أوزلاقن بمحافظة بجاية التي احتضنت مؤتمر الصومام التاريخي، بـ"بذل جهود قصد تحقيق حوار شامل بعيدا عن تكتلات الأجهزة مجهولة المساعي، وبحثا عن مخرج سياسي وديمقراطي للأزمة متعددة الأبعاد التي تعيشها البلاد".

وبذلك تؤكد جبهة القوى الاشتراكية، على إحياء مبادرة الإجماع الوطني التي أطلقتها منذ سنوات، من أجل إخراج البلاد من الأزمة السياسية التي تتخطب فيها، وذلك عبر فتح حوار سياسي شامل يفضي إلى توافق بين القوى السياسية والإقتصاد تدريجيا عن حلفاء المرحلة الأخيرة.

وإن لم يفصح يوسف أوشيش، عما أسماه بـ"تكتلات الأجهزة مجهولة

دخلت جبهة القوى الاشتراكية المعارضة على خط الأزمة السياسية في الجزائر، بدعتها إلى الحوار والتحذير من أي تغيير سياسي في ظل دعوات لاستئناف الحراك الشعبي، في خطوة وصفها متابعون بالمغازلة من أعرق أحزاب المعارضة بالبلد بهدف تحقيق مكاسب سياسية والعودة إلى دائرة الضوء مجددا.

صابر بليدي

الجزائر - وضعت جبهة القوى الاشتراكية المعارضة، السلطة الجزائرية في موقف حرج بعد تجديد دعوتها لبناء إجماع وطني للخروج من الأزمة السياسية التي تتخطب فيها البلاد، فبناء على رد فعلها المنتظر تتضح نواياها تجاه التعاطي مع المبادرات السياسية المطروحة عليها من طرف المقررين منها أو المعارضين لها.

ودعا الأمين العام الأول لجبهة القوى الاشتراكية، المنتخب في المؤتمر الأخير يوسف أوشيش، القوى السياسية والمدنية الفاعلة في المجتمع، إلى "الترفع عن الاعتبارات الضيقة والحسابات الطرفية، قصد الرقي إلى مستوى التطلعات الشعبية وإعطاء امتداد سياسي ضروري لبناء بديل ديمقراطي حقيقي".

وأضاف في الكلمة التي ألقاها بمناسبة ذكرى يوم المجاهد (عيد وطني يصادف يوم 20 أغسطس)، وفي القرية التي احتضنت مؤتمر الصومام التاريخي (أول مؤتمر لثورة التحرير)، بأن "الوقت ما زال مواتيا لإعادة بعث الثقة وإعطاء العمل السياسي كل حقوقه".

ويعد هذا التصريح للقيادي الجديد في أعرق أحزاب المعارضة الجزائرية، الأول من نوعه منذ انعقاد مؤتمر الأخير، وقد أعطى فيه مؤشرا على عودة الحزب إلى خطابه السياسي الثابت بإحياء ما عرف بـ"مبادرة الإجماع الوطني" التي أطلقها منذ سنوات لما كانت الجزائر تعيش فراغا رئاسيا بسبب مرض الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة. كما ألمح إلى أن الحزب الذي يتبنى خطابا راديكاليا تجاه السلطة، يصدد العودة إلى مفرداته السياسية والابتعاد عن تحالف "البديل الديمقراطي" المشكل



يوسف أوشيش
قوى تنشيط بطريفة
خليفة لتمديد عمر
الانسداد السياسي

وفود دول غرب أفريقيا في مالي سعيا للتراجع عن الانقلاب

السبت في انفجار ناسفة وسط البلد، وفق مصادر عسكرية وإدارية. وبدأت هجمات الجماعات الجهادية في شمال مالي عام 2012، وتوسعت إلى وسط البلاد عام 2015، ما أدى إلى خسائر مدنية وعسكرية جسيمة.

رئيسا ساحل العاج وغينيا من بين الذين يضغطون من أجل اتخاذ موقف صارم حيث يواجه كلاهما احتجاجات عنيفة

وهذه الهجمات المتداخلة مع نزاعات محلية، امتدت أيضا إلى النيجر وبوركينا فاسو المجاورتين. وتنددت المعارضة في الأشهر الماضية بعجز السلطات المالية عن السيطرة على مناطق مترامية من شمال البلاد ووسطها.

وعزا العسكريون الذين أجبروا الرئيس على الاستقالة وتسلموا السلطة، خطوتهم إلى انعدام الأمن الذي يسود البلاد وافئثار الجيش إلى إمكانات. وانتخب الرئيس كيتا عام 2013، ثم أعيد انتخابه في 2018، وواجه طوال الأشهر الأخيرة احتجاجات واسعة في الشوارع بدعوة من تحالف واسع للمعارضة.

مجلس الأمن الدولي (فرنسا، الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا والصين). وطالبت دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا خلال قمة استثنائية الخميس بـ"إعادة" الرئيس كيتا إلى منصبه، وقررت إرسال وفد إلى باماكو من أجل تحقيق "العودة الفورية للنظام الدستوري".

ورغم إدانته من طرف المجتمع الدولي، لم يلق الانقلاب معارضة تذكر في باماكو. إذ استأنف سكان مالي نشاطاتهم بسبب مزاعم فساد وتدهور الوضع الأمني في المناطق التي يتنشط فيها تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية.

وقال الدبلوماسي الثاني "إعادة كيتا للسلطة أمر غير وارد". وأشار إلى أن "النسيء الوحيد الذي يمكن لهم (الوفد) تحقيقه هو الاتفاق على مرحلة انتقالية وبموجب قواعد المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فإنه يتعين عليها تنفيذ عملية الانتقال".

وتحتج العسكريون منذ الثلاثاء خمسة عشر مسؤولا مدنيا وعسكريا، بينهم رئيس البرلمان موسى تمينيه ورئيس أركان الجيش الجنرال عبد الله كوليبالي.

وقال عضو في الوفد طلب، عدم ذكر اسمه، لفرانس برس "في بداية المساء، ستنحاور مع الرئيس المالي إبراهيم أبوبكر كيتا". ومن المقرر أن يلتقي الوفد الأحد سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في

المجاورة لمالي حدودها معها باستثناء المواد الغذائية والأدوية والطاقة. ومن المقرر أن يلتقي وفد المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع قادة الانقلاب الذين يطلقون على أنفسهم اسم اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب، كما سيرزق الوفد كيتا وغيره من كبار المسؤولين المحتجزين.

ورحب كثيرون في مالي بالإطاحة بكيتا، وكانت البلاد قد شهدت احتجاجات على مدى أشهر للمطالبة باستقالته بسبب مزاعم فساد وتدهور الوضع الأمني في المناطق التي يتنشط فيها تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية.

وقال الدبلوماسي الثاني "إعادة كيتا للسلطة أمر غير وارد". وأشار إلى أن "النسيء الوحيد الذي يمكن لهم (الوفد) تحقيقه هو الاتفاق على مرحلة انتقالية وبموجب قواعد المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فإنه يتعين عليها تنفيذ عملية الانتقال".

وتحتج العسكريون منذ الثلاثاء خمسة عشر مسؤولا مدنيا وعسكريا، بينهم رئيس البرلمان موسى تمينيه ورئيس أركان الجيش الجنرال عبد الله كوليبالي.

وقال عضو في الوفد طلب، عدم ذكر اسمه، لفرانس برس "في بداية المساء، ستنحاور مع الرئيس المالي إبراهيم أبوبكر كيتا". ومن المقرر أن يلتقي الوفد الأحد سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في

حيث يواجه كلاهما احتجاجات عنيفة لترشيحهما لولاية ثالثة ويريدان من التكتل أن يظهر عدم تسامحه مع الاستيلاء على السلطة بالقوة في المنطقة.

وتولى مجلس عسكري السيطرة على شؤون البلاد في مالي منذ اعتقال متمردين من الجيش لكيتا تحت تهديد السلاح، الثلاثاء، وإجباره على الاستقالة. ووعدا بالإشراف على مرحلة انتقالية تفضي لإجراء انتخابات.

ويعترف المجلس العسكري بتشكيل "مجلس انتقالي" يرأسه "عسكري أو مدني". وقد أعلن إعادة فتح الحدود البرية والجوية الجمعة رغم إغلاق الدول



مخاوف من انتقال عدوى الانقلاب إلى دول مجاورة